IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/756
Date: 16 June 2009

General Distribution
Arabic
Original: English, Chinese

المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، بيجين، الصين من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر

يرد نص الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي عُقد في بيجين، الصين، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مرفقاً لكي تطلع عليه جميع الدول الأعضاء.

الملحق

المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين

بيجين، ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

الكلمة الختامية لرئيس المؤتمر

عُقد المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين في بيجين، الصين، من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وحضره وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى وخبراء ينتمون إلى ٦١ دولة و٧ منظمات دولية، وشارك فيه ما مجموعه ٨٠٨ من المشاركين والمراقبين. وتولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم هذا المؤتمر، واستضافته الحكومة الصينية من خلال الهيئة الصينية للطاقة الذرية، وشاركت في رعايته وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة الوطنية الصينية للطاقة النووية. وكان المؤتمر يهدف إلى استعراض حالة وآفاق الطاقة النووية، بما في ذلك تطور التكنولوجيا، وإتاحة محفل لعدة بلدان تفكّر في المزايا الممكنة لإدراج القوى النووية ضمن تشكيلة مصادر الطاقة لديها .

وتناول المؤتمر، الذي دام ثلاثة أيام، طائفة واسعة من القضايا شملت موارد الطاقة والبيئة والتكنولوجيا المتاحة حاضراً ومستقبلاً، وتنمية البنية الأساسية، والإمدادات الموثوقة من الوقود، والتصرف في الوقود المستهلك وفي النفايات. وتبادل المشاركون الآراء بشأن الدور المقبل للطاقة النووية بتقديم عروض وإجراء مناقشات ومشاورات. وكان هناك تقارب كبير في آراء المشاركين. ومن ثم فقد حقّق المؤتمر الهدف الذي كان يصبو إليه.

وأشاد المؤتمر بالاندفاع الإيجابي نحو استخدام القوى النووية ورحب بالقرارات التي اتخذتها عدة دول متقدمة ونامية بالمضي في استخدام الطاقة النووية. وأفاد المدير العام للوكالة بأن أكثر من ٦٠ بلداً، معظمها من العالم النامي، أبلغت الوكالة بأنها قد تكون مهتمة باستهلال برامج قوى نووية. وفيما أعربت الغالبية العظمى من المشاركين عن احترامها لحق كل دول في تحديد سياستها الوطنية بشأن الطاقة وفقاً لالتزاماتها الدولية، فقد شدّدت على أن **الطاقة النووية، باعتبارها تكنولوجيا أثبتت فعاليتها وتكنولوجيا نظيفة ومأمونة وقادرة على المنافسة، ستُسهم بشكل متزايد في التنمية المستدامة للبشرية على امتداد القرن الحادي والعشرين وما بعده.**
وأقر الكثير من المشاركين بما يلي:

- تسهم القوى النووية في أمن الطاقة العالمي وتُسهم في الوقت ذاته في التصدي لتغير المناخ وتفادي تلوث الهواء؛
- والقوى النووية مصدر لتوليد الكهرباء يمكنها أن تساهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات من الطاقة بأسلوب مستدام في القرن الحادي والعشرين؛
- وبإمكان الطاقة النووية أن تُقدّم مساهمة قيّمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم .

وبعد أن رحّب المشاركون الحاضرون في هذا المؤتمر بالفرصة السانحة لتنمية القوى النووية، أعربوا عن آرائهم بشأن الجوانب التالية:

– ينبغي مضاعفة الجهود الدولية لعدم الانتشار، ويجب على الدول أن تمتثل للالتزامات الخاصة بكل منها في مجال عدم الانتشار، وأن تشدّد ضوابطها الخاصة بالتصدير، وتعزّز تعاونها مع الوكالة لضمان تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل منها في مجال الضمانات. هذا ويتعين تعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات.

– وظلّت محطات القوى النووية قيد التشغيل في العالم تحتفظ بسجل أمان ممتاز. ومواصلة تشغيل المجموعة الحالية من مفاعلات القوى النووية على نحو مأمون مسألة أساسية لاستمرار الثقة باستخدام التكنولوجيا النووية. وينبغي لجميع الدول التي لديها برامج قوى نووية، أو التي تعمل على وضع مثل هذه البرامج، أن تولي أولوية قصوى لضمان الأمان. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تضع وأن تواصل اتخاذ تدابير ملائمة وفعالة للحماية المادية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإرشادات الوكالة. ولتحقيق ذلك، ينبغي تشجيع التعاون والتواصل الدوليين بشأن الأمان والأمن النوويين.

– وينبغي إيلاء الاعتبار للتدابير التي ستساعد على ضمان إتاحة إمدادات الوقود النووي بصورة يعوّل عليها، والحفاظ في الوقت ذاته على سير عمليات سوق الوقود النووي الدولية كالمعتاد. وعلى المجتمع الدولي أن يجري مناقشات معمّقة وتحليلاً شاملاً للجوانب التقنية والقانونية والسياسية والاقتصادية من الاقتراحات الرامية إلى وضع آليات متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي لأغراض إتاحة خدمات دورة الوقود النووي بصورة يعوّل عليها تحت رعاية الوكالة. وأعرب المدير العام للوكالة عن أمله في عرض الاقتراحات على اجتماع المجلس في شهر حزيران/يونيه .

– وللتصرف المأمون في الوقود المستهلك، وهي عملية تنطوي بالنسبة لبعض البلدان على إعادة المعالجة والتدوير، كما للتخلّص من النفايات المشعة، أهمية قصوى فيما يتعلق بتنمية القوى النووية تنمية مستدامة. وتظل كل دولة مسؤولة عن التصرف في وقودها المستهلك وفي نفاياتها المشعة. ويشجّع المشاركون على التعاون الدولي في هذه المجالات. وينبغي لكل دولة أن تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من توفر ما يكفي من الموارد المالية لدعم أمان المنشآت النووية طوال عمرها التشغيلي، بما في ذلك خلال مرحلة إخراجها من الخدمة، ودعم أمان التصرف في الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

– والبلدان التي تضع برامج قوى نووية مسؤولة عن إرساء البنية الأساسية اللازمة لذلك. وقد تلتمس بعض البلدان، ومنها البلدان النامية، المساعدة والدعم من البلدان التي لديها بنى أساسية وقدرات قائمة. وينبغي تقديم الدعم للبلدان النامية لمساعدتها على تلبية احتياجاتها ومسؤولياتها الخاصة في مجال إرساء البنى الأساسية اللازمة. وقد يشمل الدعم الخاص، فيما يشمل، المساعدة على كيفية وضع القوانين والأطر الرقابية، ودعم التدريب وتنمية فهم التكنولوجيا النووية والخيارات التقنية، وتيسير ودعم سبل تمويل محطات قوى نووية جديدة.

– وينبغي توطيد التعاون الدولي باستمرار والمضي قُدما في البحوث وتطوير تكنولوجيات نووية متقدّمة. وفي الوقت الذي يعمل فيه واضعو التكنولوجيا على زيادة تعزيز أمان محطات القوى النووية وأمنها ومقاومتها للانتشار، عليهم إيلاء الاعتبار الواجب لقدرة القوى النووية على المنافسة الاقتصادية وفقاً لاحتياجات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

– وأعرب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمشاركون عن رأيهم بأن الطاقة النووية ينبغي أن تضطلع بدور هام في آليات المرونة المتعلقة بفترة ما بعد بروتوكول كيوتو.

وخلاصة القول، إن التقدم الذي أحرزته الصناعة النووية منذ مؤتمر باريس لعام ٢٠٠٥ كان تقدماً هائلا، كما يشهد على ذلك عدد البلدان التي أعربت عن اهتمامها بإقامة محطات نووية جديدة. وتضطلع الوكالة بدور أساسي في مساعدة الدول على تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولقيت الوكالة التشجيع على مواصلة تعاونها الدولي مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يتطلّع المشاركون إلى عقد مؤتمر آخر على المستوى الوزاري بعد أربع سنوات، من شأنه أن يكون خطوة هامة نحو توفير الدعم والضمانات من جانب جميع البلدان المعنية بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.